The stages of the union of the English and Scottish Thrones (1603-1707) A reading of political and religious motives and jutifications

Rana Abdul Jabar H. AL-Zuhair, PHD
AL-Mustansiriy university-College of Education - Department of History
Dr.rana_alzuhairi@uomustansiriyah.edu.iq

DOI: https://doi.org/10.31973/aj.v2i143.3858

Abstract

This study aims to know the stages of the English-Scottish union of the two thrones for the period between (1603-1707), the union of the two thrones in (1603) created a structural problem in the body of the Kingdom of England, as one kingdom became ruling three separate kingdoms Scotland, England and Ireland, the problem presented by the research It is represented by a central question: “Was the idea of unifying the English and Scottish thrones a central issue stemming from the nature of the need to unify the constitutional institutions between the two kingdoms, or was it an urgent matter that found supporters in both countries and ended with the declaration of the union in 1707?” The researcher relied on the historical research method, the research department on three axes. The first axis examined the historical roots of the Anglo-Scottish Union until the year (1685), while the second axis discussed the position of the Scottish Parliament regarding the mandate of the Covenant (1685-1702), while the third axis clarified the political efforts The union of the English and Scottish thrones.

Keywords: England, Scotland, law of union

مراحل اتحاد العرشين الإنكليزي والاسكتلندي (١٦٠٣-١٧٠٧)
قراءة في الدوافع والمبررات السياسية والدينية

أ.م.د. رنا عبد الجبار حسين الزهيري
كلية التربية – الجامعة المستنصرية

(مُلَخَّصُ البَحث)

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مراحل اتحاد العرشين الإنكليزي – والاسكتلندي للمدة ما بين (١٦٠٣-١٧٠٧)، أدى اتحاد العرشين عام (١٦٠٣) إلى مشكلة هيكلية في جسد مملكة انكلترا، إذ أصبحت مملكة واحدة تحكم ثلاثة ممالك منفصلة اسكتلندا وانكلترا وايرلندا، إن الاشكالية التي يعرضها البحث تتمثل بسؤال مركزي هو " هل كانت فكرة توحيد العرشين الإنكليزي والاسكتلندي مسألة محورية نابعة من طبيعة الحاجة إلى توحيد المؤسسات الدستورية بين المملكتين، أم هي مسألة آنية طارئة وجدت لها داعمين في كلا الدولتين ، وانتهت بإعلان الاتحاد عام ١٧٠٧" ؟ اعتمدت الباحثة على منهج البحث التاريخي، قسم البحث على ثلاثة محاور، بحث المحور الأوَّل ، الجذور التاريخية للاتحاد الانكلو-اسكتلندي حتى عام(١٦٨٥)، فيما ناقش المحور الثاني ، موقف البرلمان الاسكتلندي من ولاية العهد(١٦٨٥-١٧٠٢) ، أمّا المحور الثالث ، فقد وضح الجهود السياسية لاتحاد العرشين الإنكليزي والاسكتلندي .

الكلمات المفتاحية: انكلترا، اسكتلندا، قانون الاتحاد

المقدمة:

يُعد اتحاد التيجان لعام (١٦٠٣) إنتصاراً دبلوماسياً وسياسياً للعائلة الملكية الاسكتلندية لأسرة آل ستيوارت إثر اعتلاء ملكها جيمس السادس عرش انكلترا بعد وفاة الملكة اليزابيث الأولى ليحكم انكلترا للمدة ما بين (١٦٠٣-١٦٢٥) باسم جيمس الأوَّل، وبهذا فإنَّ الإتحاد العائلي الملكي الانكلو- اسكتلندي ظهر إلى حيز الوجود، على الرغم من أن أسكتلندا وأنكلترا ظلتا مملكتين مستقلتين لهما هيئات مؤسساتية ودستورية خاصة بكل واحدة منهما.

تعود جذور مشكلة العرش الانكليزي إلى مطالبة ماري ملكة اسكتلندا وهي أم جيمس السادس بالعرش الانكليزي بدلاً من اليزابيث الأولى، إذ استمرت ماري تشكل تهديداً وعائقاً عائلياً ملكياً أمام استقرار النظام السياسي في انكلترا، ولاسيّما أن تمسكها بالكاثوليكية وحقها الشرعي بوارثة العرش جعلها في نظر كثيرين مشتركة في المؤامرات التي كانت تحاك من الكاثوليك والإسبان لاغتيال الملكة اليزابيث الأولى، الأمر الذي أسهم بإعدامها في انكلترا

عام(١٥٨٧). إنَّ ماحدث في عام(١٦٠٣) خلافة ستيوارتية على العرش الانكليزي، لكن هذه الخلافة كانت لشخص بروتستانتي ذكر مقارنه مع خلافة شخص كاثوليكي أنثى، وعلى الرغم من اتحاد العرشين تحت حكم الملك جيمس الأوَّل، ظلتا مملكتين مستقلتين لهما بنى هيكلية ومؤسسات دستورية خاصة بكل منها، فضلا عن وجود برلمانين منفصلين. من هنا جاء اختيار العنوان لتسليط الضوء على أهم الأحداث والمراحل التي أسهمت في صدور قانون الاتحاد الانكليزي–الاسكتلندي لعام(١٧٠٧) الذي بموجبه توحدت انكلترا واسكتلندا من الناحية السياسية والاقتصادية وبذلك نشأت مملكة موحدة أطلق عليها بريطانيا العظمى. سوف يوضح البحث جانبان مهمان هل كانت هنالك محاولات لتوحيد العرشين قبل عام ١٧٠٧؟

ما هو موقف الكنيسة ورجال الدين من مشروع الاتحاد؟

اقتضت الطبيعة المنهجية للبحث تقسيمه على ثلاثة محاور ، بحث المحور الأوَّل الجذور التاريخية للاتحاد الانكلو– اسكتلندي حتى عام(١٦٨٥)، فيما ناقش المحور الثاني موقف البرلمان الاسكتلندي من ولاية العهد(١٦٨٥–١٧٠٢) ، أمّا المحور الثالث ، فقد وضح الجهود السياسية لاتحاد العرشين الإنكليزي والاسكتلندي .

المحور الأوَّل : الجذور التاريخية للاتحاد الإنكليزي– الاسكتلندي حتى عام(١٦٨٥).

أنهت معاهدة السلام الدائم بين انكلترا واسكتلندا لعام (١٥٠٢) قروناً من التنافس بين الجانبين، والتي كان من نتائجها زواج الملك الاسكتلندي جيمس الرابع James IV [١*] (Coleman، ٢٠١٩) من الأميرة مارغريت الإبنة الكبرى لملك انكلترا هنري السابع Henry VII(1485–1509)، ١٩٩٥)، في عام(١٥٠٣) مهدت المصاهرة الطريق أمام أسرة آل ستيوارت الاسكتلندية لتوليهم خلافة أسرة آل تيودور الانكليزية في القرن السابع عشر، وعلى الرغم من عدم احتمال اعتلاء أمير اسكتلندي العرش الانكليزي آنذاك، أثار الزواج قلق أسرة آل تيودور، فضلاً عن ذلك لم يستمر السلام بين الجانبين طويلاً (Wormald, 2005, p. ٩٤) إذ سرعان ما دب الخلاف والاضطراب في عهد الملك هنري الثامن Henry VIII (1509–1547) [٢*]، واستمرت العلاقات بين الجانبين بين مد

[١*] جيمس الرابع : ملك اسكتلندا(١٤٧٣-١٥١٣) ابن جيمس الثالث تولى الحكم بعد وفاة والده عام(١٤٨٨)، اتبع سياسة تختلف عن سياسة سلفه في الحكم، شهد عهده استقراراً سياسياً على صعيد السياسة الداخلية، أمّا على صعيد السياسة الخارجية أنهى زواجه من ابنة الملك الانكليزي هنري السابع مارغريت (١٤٨٩ - ١٥٤١)، الخلاف مع انكلترا وأقيم الزفاف في هوليرود في اب(١٥٠٣)، مهد هذا الزواج إلى اتحاد العرشين الانكليزي والاسكتلندي في القرن السابع. للمزيد من التفاصيل ينظر:
Encyclopedia Britannica, U. S. A., William Benton Publisher, Vol. 12, 1965, P.857.

[٢*] هنري الثامن : ثاني ملوك أسرة التيودور تولى الحكم للمدة مابين(١٥٠٩-١٥٤٧) بعد وفاة والده الملك هنري السابع، لعب هنري الثامن دورًا مهما في انفصال الكنيسة الانكليزية عن الكنيسة الكاثوليكية أدى

وجزر إلى أن غزت انكلترا مملكة اسكتلندا.) (Serdiville & Sadler, 2011, p. ٢٥) أظهرت مشاكل خلافة هنري الثامن، أبعاد المصاهرة بين آل ستيوارت وال تيودور عام(١٥٠٣) التي بدت غير مهمة في وقتها، ولاسيّما عندما تم استبعاد مارغريت من الخلافة الانكليزية، حاول هنري الثامن تزويج ماري ستيوارت(1542–Mary Stuart[٣*] (Encyclopedia Britannic, Online) (1587) ابنة جيمس الخامس ومارغريت من ابنه ادورد السادس لتوحيد الجزيرتين الانكليزية والاسكتلندية إلا أن محاولته فشلت وتوترت العلاقة بسبب سياسة هنري الثامن ومحاولة ضم اسكتلندا بالقوة وفرض المذهب البروتستانتي. (Wormald, 2005, p. ٩٤) .

أثير الموضوع في عهد الملكة اليزابيث الأولى /1533–1603 Elizabeth I 1 ([٤*]) (Black, 1994, pp. 1558–1603. ١–٤٩)عندما رفض الكاثوليك سياستها و بذلوا ما بوسعهم لربط انكلترا بكنيسة روما عن طريق التآمر مع اسكتلندا واسبانيا وفرنسا ، ولاسيّما أن ماري ستيوارت كانت ملكة على اسكتلندا وفي الوقت نفسه زوجة الملك الفرنسي فرانسوا الثاني، وبعد وفاة زوجها عادت إلى بلادها عام(١٥٦١)، ووجدت التعاليم البروتستانتية قد ثبتت جذورها في اسكتلندا بمساعدة عدد كبير من النبلاء الذين قرروا الغاء الارتباط بكنيسة روما ومصادرة الأملاك الدينية التابعة لها، الأمر الذي أجج الاضطرابات في اسكتلندا من جانب ومن جانب آخر أحبط آمال الكاثوليك الانكليز الذين حاولوا مبايعتها بالملكية، إلا أن آمالهم باءت بالفشل لوضع ماري ستيوارت المضطرب في اسكتلندا وسوء تصرفاتها

الصدام بين هنري الثامن ، وروما إلى انفصال كنيسة إنجلترا عن سلطة البابوية، واصبح رئيساً للكنيسة، أشرف هنري الثامن أيضًا على الاتحاد القانوني بين انكلترا وويلز عن طريق سن قوانين تقنن الاتحاد للمدة ما بين (1535-1542)

Encyclopedia Britannica, U. S. A., William Benton Publisher, Vol. 13, 1965, P.278.

[٣*] ماري ستيوارت : ملكة اسكتلندا، ابنة الملك جيمس الخامس اعتلت العرش بعد وفاة والدها وكان عمرها ستة أيام، قضت معظم طفولتها في فرنسا عندما كانت اسكتلندا تدار من قبل الوصاة، تزوجت ملك فرنسا فرانسوا الثاني وبعد وفاته عام١٥٦٠، عادت ماري إلى اسكتلندا وتزوجت ابن عمتها هنري ستيوارت، لورد دارنلي وانجبت منه ابنها الوحيد جيمس السادس، الا أن زواجهما لم يكن سعيداً، توفيه زوجها في شباط ١٥٦٧ في ظروف غامضة، اتهم عشيقها بقتله إيرل بوثويل الرابع جيمس هيبورن، لكن تمت تبرئته من التهمة في نيسان من العام نفسه ، وتزوج ماري في الشهر التالي، أثار زواجهما انتفاضة ضدهما، وعلى أثرها سجنت ماري في قلعة بحيرة ليفين، فضلاً عن ذلك أجبرت على التنازل عن العرش في ٢٤ تموز ١٥٦٧، لصالح ابنها من دارنلي جيمس السادس البالغ من العمر سنة واحدة، وهربت جنوباً بعد محاولة فاشلة لاستعادتها للعرش، حيث طلبت الحماية من ابنة خال والدتها الملكة إليزابيث الأولى. هويت فارمر ليديا، اشهر ملكات التاريخ،لبنان، ٢٠١٧، ص٧٩.

[٤*] اليزابيث الأولى : الملكة الأخيرة من أسرة آل تيودور، ابنة الملك هنري الثامن من زوجته الثانية آن بولين، تولت إليزابيث الأولى عرش انكلترا بعد موت أختها غير الشقيقة ماري عام ١٥٥٨ وكان عصرها من أزهى عصور انكلترا، إذ قامت بالعديد من الإصلاحات في جوانب الحياة المختلفة.

Black, J.B., The Reign of Elizabeth, Great Britain,Oxford University Press, 1994, PP.1-49.

الشخصية، لذلك هربت من اسكتلندا ولجأت عند اليزابيث الأولى. (Abbott, 1858, pp. 40-41) أدت مؤامرات الكاثوليك في انكلترا وايرلندا إلى اتهام ماري ستيوارت باشتراكها مع ملك إسبانيا فيليب الثاني (1554-1598) Philip II بمؤامرة ضد الملكة إليزابيث الأولى (Harris, 2004, p. ٨) ، إثرها أصدر البرلمان الانكليزي أمراً بإعدام ماري ستيوارت عام (١٥٨٧) الأمر الذي أثار قلق فيليب الثاني الذي حاول الاستيلاء على انكلترا بالقوة عن طريق اسطوله المعروف بـ الارمادا Armada Invincible ويعني(الذي لا يقهر) في عام(١٥٨٨)، وبسبب العواصف المدمرة ومقاومة الاسطول الانكليزي للاسطول الاسباني تم تدمير الارمادا وإنهاء عظمة اسبانيا البحرية وبداية لتأسيس السيطرة الإنكليزية فيما وراء البحار. (Brace, 1960, p. ٣١٠)

أولا: محاولات الاتحاد في عهد الملك جيمس الأوَّل(١٦٠٣-١٦٢٥)

انتهى حكم أسرة آل تيودور في انكلترا الذي استمر للمدة ما بين(١٤٨٥-١٦٠٣) بوفاة الملكة اليزابيث الأولى من دون ترك وريث للعرش من ال تيودور، مما مهد الطريق امام تسنم جيمس السادس ابن ماري ستيوارت العرش الانكليزي باسم جيمس الأوَّل James I (١٥٦٦-١٦٢٥/١٦٠٣-١٦٢٥) واعتلاء آل ستيوارت العرش الإنكليزي عام (١٦٠٣) ، فجمع بذلك حكم عرشي انكلترا واسكتلندا بناءً على وصية الملكة إليزابيث الأولى بوجوب انتقال عرشها إليه، قاد اتحاد عرشي انكلترا-اسكتلندا إلى ظهور مشكلة فقدان العاهلية "الملك الغائب"، فقد اختفى البلاط الملكي من ادنبرة، وأصبحت لندن مركز النفوذ وصنع القرار السياسي بعد استقرار الملك فيها والذي اعطى وعدا لشعبه الاسكتلندي بعد اعتلائه العرش بأنه سيزور اسكتلندا مرة كل ثلاث سنوات. (Worthington, 1995, p. ١٣٣).

أعلن جيمس الأوَّل عن نيته توحيد المملكتين الانكليزية- والاسكتلندية مستخدماً الامتياز الملكي لأخذ لقب "ملك بريطانيا العظمى"، وشرع في تشريع قانون الاتحاد بين إنكلترا واسكتلندا في عام (١٦٠٣)، إذ شكّل مفوضية مشتركة للموافقة على شروط الاتحاد، لكن البرلمان الإنكليزي كان متخوفًا من عواقب هذا التكليف الذي من الممكن أن يؤدي إلى ملكية مطلقة مثل تلك الموجودة في اسكتلندا. وازاء ذلك تريث جيمس الأوَّل عن سياسته بشأن الاتحاد السريع، واختفى الموضوع من الأجندة التشريعية مع بعض المحاولات لإحيائه في عام(١٦١٠) التي قوبلت بالعداء.(Worthington, 1995, p. 133)

لم يتخلَ جيمس الأوَّل عن الفكرة تمامًا، لاسيّما أن الدين والسياسة كانا وثيقي الصلة ببعضهما في القرن السابع عشر، فقد وظف الملك جيمس الأوَّل العامل الديني لتحقيق الخطوة الأولى للاتحاد عن طريق اتحاد الكنيستين بين البلدين، مع ادراكه الاختلاف الواسع بين الكنيستين من حيث البنية والعقيدة، فقد اتبع أساقفة الكنيسة الاسكتلندية(الكيرك) بناءً

مشيخيًا وعقيدة كالفينية، فنظروا إلى كنيسة إنكلترا نظرة أفضل قليلًا من نظرتهم إلى الكاثوليك، وعلى الرغم من محاولات اتحاد العرشين التي قام بها الملك جيمس الأوَّل لم يفِ بوعده للشعب الاسكتلندي عندما انتقل إلى لندن بزيارته لاسكتلندا كل ثلاث سنوات مرة إلا أنه قام بذلك مرة واحدة فقط عام (١٦١٧) قبل وفاته في عام (١٦٢٥). (John R. Young, 2009, p. ١١٤).

ثانيا: محاولات الاتحاد في عهد الملك شارل الأوَّل(١٦٢٥-١٦٤٩)

اعتلى شارل الأوَّل العرش بعد وفاة والده، والذي بقي في إنكلترا ثمان سنين قبل أن يقوم بزيارة إلى اسكتلندا من أجل تتويجه ملكاً عليها، إثرها تم عقد اجتماع في البرلمان الاسكتلندي عام (١٦٣٣)، الذي كان تحت ادارة سياسية مشددة من قبل التاج، فقد تم اعلان برنامج تشريعي مثير للجدل تم إصداره لصالح التاج، إذ كان هدف الملك شارل الأوَّل اكمال سياسة والده في محاولاته للإتحاد، اذ عد الاتحاد الديني خير وسيلة للحفاظ على الكنيسة المشيخية، وسعى لإعادة بناء الكنيسة وعقيدتها الأمر الذي أسهم في ظهور حركة المعاهدين Covenanting Movement [٥*]،(Macinners ، ١٩٩١) ، ففي عام(١٦٣٨) ، قام العديد من الاسكتلنديين بالتوقيع على العهد(الميثاق) الوطني، وتعهدوا بموجبه بمقاومة التغييرات التي فرضها الملك شارل الأوَّل على الكنيسة الاسكتلندية (Willcock, 1907, p. ١٠) و"أقسموا فيه بالدفاع عن كنيستهم وطرد الأساقفة الذين أرسلهم الملك" وللسيطرة على الوضع أرسل الملك، إلى اسكتلندا الدوق هاملتون Duke of Hamilton(١٦٠٦-١٦٤٩) لتهدئتهم وحثهم على إلغاء الميثاق الوطني، إلا أن مساعي هاملتون باءت بالفشل. (Coutier, 1838, p. ١١٦)

أدت حركة المعاهدين دوراً سياسياً مهماً في نهاية ثلاثينيات القرن السابع عشر وأوائل الأربعينات من القرن نفسه، ولاسيّما بعد أن أسسوا جيشاً تمكن من احتلال قلعة أدنبرة، عندها أعلن الوزير الفرنسي رشيليو Richelieu (Monnix & Cargoes, 1965, p [٦*].

[٥*] حركة المعاهدين: حركة دينية سياسية اسكتلندية، اسم الحركة مشتق من كلمة Covenant التي تعني العهد أو الميثاق مع الرب مثلما ورد في"الكتاب المقدس"، ظهرت في القرن السابع عشر دعمت الكنيسة المشيخية Presbyterian إعطاء الأولوية إلى زعماء تلك الكنيسه الاسكتلندية في الشؤون الدينية، نشأت الحركة أثر خلافات اسكتلندية مع جيمس الأوَّل وأبنه شارل الأوَّل على هيكل (بناء) الكنيسة وعقيدتها، وفي عام(١٦٣٨) وقع آلاف الاسكتلنديين على العهد(الميثاق) الوطني الذي يتعهد بمقاومة التغييرات التي فرضها الملك شارل الأوَّل على الكنيسة الاسكتلندية.

Allan.Macinnes, Charles I and the Making of the Covenanting Movement (1625-1641), Donald Publishers,1991..

[٦*] الكاردينال رشيليو: رئيس وزراء فرنسا (١٦٢٤-١٦٤٢)، عمل على دعم المقاومة الاسكتلندية، لكسر شوكة الملك شارل الأوَّل، لوقوف الأخير بوجه الاتفاق الفرنسي الهولندي لاحتلال الاراضي المنخفضة وتقسيمها وامتناعه عن الالتزام بالحياد واصراره على التدخل العسكري، إذا ما أصر الطرفان على هذا المخطط. P.31. Britannica, vo. 19,1966,l

٢٣٢) مساعدة المقاومة الاسكتلندية وتزويدهم بالمال والسلاح اللازم لخوض المعركة ضد الملك شارل الأوَّل، إذ أسهم التدخل الفرنسي واصرار الاسكتلنديين بالحفاظ على عقيدتهم الدينية إلى قيام حرب الأساقفة الأولىThe First Bishops War(١٦٣٩)، التي انتهت بعقد صلح بيرويكBerwick[٧*]. (Charles, 1902, p ١١٩) في حزيران ١٦٣٩. (Coutier, 1838, p. ١١٩)

كان هدف الملك من عقد الصلح هو كسب الوقت والاستعداد للقيام بحملة عسكرية لإخضاع اسكتلندا لسلطته إلا أن هدفه لم يتحقق بسبب موقف البرلمان والشعب الانكليزي الرافض لقتال الاسكتلنديين، ومع إصرار الملك لاسترجاع اسكتلندا لسلطته، أثبتت الأحداث أن العامل الديني هو الذي وحد الشعبين الإنكليزي والاسكتلندي حسبما ذكر سفير البندقية في انكلترا قائلاً: "يبدوا أن القادة الانكليز كانوا يكتشفون المزيد عن طريق التجربة ، ومنها أحجام الناس عن حمل السلاح ضد الاسكتلنديين، وكان الانكليز ينظرون إلى الاسكتلنديين على أنهم إلى جانبهم ، لأنَّ الانكليز كانوا أعداء الملك والأساقفة مثلهم تماماً، وأثبتت الفتنة تجاه البابوية أنها أسهمت في توحيد الشعبين الانكليزي–والاسكتلندي، ولم يكن بإمكان شارل فهم هذه الروابط بين رعاياه، مما أدى سوء فهمه إلى خطأ قاتلاً " (Quoted in: Packard, P.250.)

واجه الملك شارل الأوَّل في تلك المدة صعوبات مالية ، فقد صرف مدخراته في حرب الاساقفة الأولى، وتضاعفت ديونه وأصبح لا يملك المال لدعم قواته ,Stewart, 2018) (p. 29، لذا وجه رسالة إلى مستشارة توماس وينتورثThomas Wentworth (١٥٩٣–١٦٤١) طالباً منه الدعم الكامل بالمال والجنود، وتمكن توماس من الحصول على اعانتين ماليتين من البرلمان الايرلندي بعد أن أعلن عن استعداد الملك منح ايرلندا الحكم الذاتي (Hume, 1876, p. ١٤٦)، وأكدت حروب الأساقفة خلال أعوام (١٦٣٩–١٦٤٠) تفوق الكنيسة المشيخية الاسكتلندية وأسست لحكومة عهدية في اسكتلندا (Hayes & Cole, 1944, p. ١٤) .

[٧*]معاهدة بيرويك: عقدت المعاهدة أثر تقدم القوات الاسكتلندية نحو انكلترا وضعف موقف الملك شارل الأوَّل الذي كان ينقاد للبرلمان الانكليزي، فقد ادرك أن القوات الاسكتلندية تمتلك قوة عسكرية كبيرة تمكنهم من الانتصار عليه، إثرها عرض القضية امام برلمان اسكتلندي حر وجمعية غير مقيدة من الكنيسة الاسكتلندية وتم التوصل إلى عقد المعاهدة في ١٨ حزيران١٦٣٩، ابرز ماورد فيها إعادة جميع الممتلكات التي تعود للملك والعائلة المالكة، بالمقابل يسحب الملك شارل الأوَّل قواته من اسكتلندا وإعادة الاسرى الاسكتلنديين Charles, 1902, p. Charles A. Hanna, The Scotch-Irish The Scot in North Britain, North Ireland, and North America, VII, New York&London1902,P.119.

إثر ذلك قام البرلمان الاسكتلندي بتشريع ثلاث تسويات دستورية كان لها أثر خلال القرن السابع عشر، على السلطات العاهلية الاسكتلندية؛ التسوية الأولى تسوية دستورية قامت بها حركة المعاهدين للمدة مابين(١٦٤٠-١٦٤١) التي كانت معارضة ضد العاهلية الغائبة بصورة عامة وسياسة الملك شارل الأوَّل تحديداً، هيمن قادة حركة المعاهدين على البرلمان الاسكتلندي، عندما تمكنوا من السيطرة على التعيينات التنفيذية والقضائية، وقرروا عقد دورات برلمانية منتظمة عقدها في اسكتلندا، ولقد تم بالفعل تثبيت ذلك بالقانون الثلاثي Triennial Act والذي صدر في عام(١٦٤٠) الذي نص على أن تجتمع البرلمانات كل ثلاث سنوات، وتعد التسوية الأولى هذه الاكثر تأثيراً من بين تسويات البرلمان الاسكتلندي اللاحقة لأنها أضعفت الامتياز الملكي لشارل الأوَّل، فقد استغلوا عودته إلى اسكتلندا في عام (١٦٤١)، واجتمع البرلمان الاسكتلندي وقام بتشريع تسوية دستورية عززت من سلطات الأراضي الاسكتلندية، وأضعفت الامتياز الملكي في اسكتلندا، إذ تم إجبار الملك على الموافقة على تسوية هدفها تقييد سلطاته، هذا يعد اهانة واذلال له، ولاسيّما أنه كان شخصاً متكبراً ومتعجرفاً تجاه طبقات المجتمع الاسكتلندي (Stewart, 2018, p. ٢٩)، ظل الاسكتلنديون محايدين عند نشوب الحرب الأهلية الإنكليزية الأولى في عام ١٦٤٢، لكنهم تخوفوا من تأثير النصر الملكي على اسكتلندا بعد الهزائم البرلمانية في السنة الأولى من الحرب، وفي نهاية الحرب، ونتيجة للظروف التي مرت بها العائلة المالكة في انكلترا بعد اعدام الملك شارل الأوَّل في عام ١٦٤٩ ، فإنَّ البرلمان الاسكتلندي اعترف بأمير ويلز [*٨] The Prince of Walls شارل الثاني ملكاً على إسكتلندا بشرط أن يكون ملك متعهداً(وفقاً لميثاق) الممالك الثلاثة المتعاهدة ، إذ وافقت حكومة المعاهدين على تنصيب شارل الثاني ملكًا لإسكتلندا وليس وريثًا للعرش الإنكليزي ، ولاسيّما إذ لم يكن هناك سبب مباشر للخوف من انتقاله إلى لندن وإهمال مملكته الشمالية، أثار موقف البرلمان الاسكتلندي الأمن الاستراتيجي لنظام كرومويل(Encyclopedia Britannic, Online, p. 794) [*٩]، لاسيّما وإن اسكتلندا وايرلندا[*١٠] (الجمل وابراهيم، ٢٠٠٠، صفحة ٧٤)، لم يعترفا بقرار البرلمان الانكليزي بإلغاء النظام الملكي اعلان النظام الجمهوري (Stewart, 2018, p.

[*٨] لقب يطلق على الابن الاكبر لملك انكلترا وهو الوريث الشرعي للعرش.

[*٩] قائد عسكري وسياسي انكليزي، دخل البرلمان عام(١٦٢٢)، وفي اثناء الحرب الاهلية في انكلترا ارتقى إلى مرتبة الزعامة بامكانياته العسكرية هزم الملك شارل الأوَّل، وتمكن من الغاء النظام الملكي واعلن النظام الجمهوري (١٦٤٩-١٦٥٨)، ودحر الاسكتلنديين المناصرين له، وفي عام(١٦٥٣) حل البرلمان، وفي عام(١٦٥٤) لقب بالسيد الحامي Lord Protector حكم البلاد حكماً دكتاتورياً.

[*١٠] لم يعترف الايرلنديون بالنظام الجمهوري في انكلترا ونادوا بشارل الثاني ملكا عليهم بعد والده، الأمر الذي اثار كرمويل فاوقع بالايرلنديين هزيمة كبرى عام (١٦٤٩) انتزع الاراضي من أصحابها وسلمها لمستثمرين من انكلترا، فضلا عن بيع المئات من النساء والاطفال الايرلنديين. وبهذا تم الاعتراف بالنظام الجمهوري الانكليزي في ايرلندا.

٣٢) وافق شارل الثاني على شروط الميثاق الوطني ليصبح ملكاً على اسكتلندا، وتم تتويجه وحضر جلسات البرلمان للمدة مابين(١٦٥٠-١٦٥١) قبل أن يقوم بغزو فاشل لانكلترا في صيف عام(١٦٥١) إذ تمت هزيمة شارل الثاني في معركة ويرسيستير Worcester[*١١]، Stewart, 2018, p). ٣١٧) وفر على إثرها إلى أوروبا، فأصر كروميل على إقصاء سلطة الكنيسة الاسكتلندية، التي عدها مسؤولة عن الحرب الإنكليزية الاسكتلندية، مما أجبر الاسكتلنديين على إنشاء جمهورية تتحد مع جمهورية انكلترا، فقد تمكنت قوات كروميل من احتلال ادنبرة فاضطر الاسكتلنديون قبول الاتحاد مع انكلترا عام(١٦٥١)، كانت نتيجة الاتحاد سلبية على الاقتصاد الاسكتلندي، ولاسيّما بعد دمج اسكتلندا وايرلندا وانكلترا في الكومنويلث، بموجب قرار الاتحاد لعام(١٦٥٤)، وفي عام (١٦٥٧)، تم اصدار قانون تم بموجبه إنشاء برلمان موحد مقره في وستمينستر، مثلت فيه اسكتلندا وأيرلندا بـ ٣٠ ممثلًا فضلا عن الأعضاء الإنكليز الموجودين.

كان من أبرز أعمال الاتحاد اصدار اتفاقية التجارة الحرة بين دول الكومنويلث، ولكن الفوائد الاقتصادية كانت محدودة بسبب الضرائب المفروضة لتمويل الجيش، إذ ارتبط الاتحاد في اسكتلندا بالاحتلال العسكري، وحظي بدعم ضئيل في إنكلترا بسبب الضرائب الثقيلة ، شهدت انكلترا بعد استقالة ريتشارد كروميل انقساماً بين الجيش ومجلس العموم، فضلاً عن انقسام الجيش نفسه إلى قسمين؛ قسم من الانكليز وقسم من الاسكتلنديين، حاول القسم الانكليزي أن يستخدم مجلس العموم إلا أن القسم الاسكتلندي تدخل في لندن وحل البرلمان، واستدعى برلماناً جديداً (برون، ٢٠٠٦، صفحة ٢٧٥)، ولحل الازمة تم استدعاء شارل الثاني لحكم انكلترا الأمر الذي ساهم بعودة ال ستيوارت للحكم وانهاء النظام الجمهوري، فضلاً عن ذلك تم تفكيك الاتحاد البرلماني والدمج بين اسكتلندا وايرلندا والعودة إلى بناء الاتحاد العائلي الملكي الانكليزي الاسكتلندي لعام (١٦٠٣).

إزاء هذا التطور السياسي الذي شهدته المملكة شرع البرلمان الاسكتلندي التسوية الثانية التسوية الدستورية الرئيسة عرفت بتسوية العودة الملكية و تم تشريعها في ثلاث جلسات برلمانية في سياق عودة العاهلية في الجزر الإنكليزية، خلال المدة مابين(١٦٦٠-١٦٦٣) مؤيداً للملك شارل الثاني وسياسته، على الرغم من تضرر الاقتصاد الاسكتلندي من قانون الملاحة الإنكليزية Navigation Act [*١٢] (Hayes J. H., 1985, p. 474) خلال المدة المذكورة

[*١١] معركة ويرسيستير: المعركة النهائية في الحرب الاهلية الانكليزية حدثت في ٣ أيلول ١٦٥١ في ويرسبستر في(انكلترا)، أنتصر فيها جيش كروميل وعدده ٢٨ الف رجل على جيش الملك شارل الثاني الذي كان عدده ١٦ الف رجل مؤيد للملكية وأن معظمهم اسكتلنديين.

[*١٢] قانون الملاحة جرد الهولنديين من تجارة النقل، وحولها إلى إنكلترا، فقد تم بموجبه منع السفن الأوربية الآتية إلى إنكلترا من حمل أية بضائع غير منتجات بلادها، أمّا سلع آسيا وأفريقيا وأمريكا فقد كانت تصل إلى انكلترا على متن سفن إنكليزية.

والحروب مع هولندا السوق التصديرية الرئيسة لاسكتلندا، ظل البرلمان الاسكتلندي مؤيداً للملك، فخسر المعاهدون السيطرة على الكنيسة المشيخية وأصبحوا أقلية مضطهدة، أسهمت بظهور بعض التمردات العسكرية للمدة مابين(١٦٧٩-١٦٨٨) (William & Brendan, 2010, p. ١٣٣).

لم تستقر العلاقات بين الجانبين على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فعلى الرغم من قيام مفوضية تجارية إنكليزية-اسكتلندية في كانون الثاني ١٦٦٨، لم يقدم الإنكليز اي تنازلات بعد ان تأكدو من عدم وجود ما يمكن أن يسهم به الاسكتلنديون، اثر ذلك أعاد شارل الثاني إحياء المناقشات على الاتحاد السياسي في عام ١٦٦٩، وكانت دوافعه إضعاف الروابط التجارية والسياسية مع الهولنديين، الذين ظلوا بمثابة الأعداء ولإكمال عمل جده جيمس الأوَّل، أسهم استمرار المعارضة من الجانبين الإنكليزي والإسكتلندي إلى نهاية ذلك العام، في ايقاف المناقشات من دون وصول المناقشات إلى نتائج حاسمة (Gillian, 2007, p. 87)

المحور الثاني: موقف البرلمان الاسكتلندي من ولاية العهد(١٦٨٥-١٧٠٢)

ساند البرلمان الاسكتلندي العاهلية الاستيوارتية عام (١٦٨١) فلم تحدث أزمة برلمانية في اسكتلندا بشأن الخلافة على العرش، فضلاً عن ذلك لم تشهد أزمة أقصاء (أبعاد أو طرد) مقارنة مع انكلترا، بل تم إصدار تشريع في العام نفسه يشدد على الولاء للسلطات العاهلية تمثل بـ قانون الاختبار Test act الذي تم بموجبه فرض الادلاء بالقسم من جميع الاشخاص الذين يشغلون مناصب في الكنيسه والدولة، وهذا القسم اشترط الاعتراف على جميع الاشخاص بأن العاهل هو الحاكم الاعلى الوحيد للمملكة في جميع القضايا سواء كانت دينية أم مدنية ، وشهدت ادنبرة خلال شهري كانون الثاني وشباط من عام ١٦٨٦سلسلة من أعمال الشغب المضادة للكاثوليكية قبل أنعقاد جلسة البرلمان وعلى الرغم من محاولة جيمس الثاني James II(١٦٣٣-١٧٠١) اتباع استراتيجية تضمن التسامح من خلال اصدار تشريع برلماني عام ١٦٨٦ قاده فشله واستمراره في استخدام امتيازه الملكي لضمان هذه الغاية عن طريق تصريحات الغفران إلى قيام التسوية الثالثة، التي كانت تسوية دستورية لها أهمية، في هذه التسوية التي وصفت بالثورية وظهرت بين عامي (١٦٨٩-١٦٩٠) تم تشريعها في جلسات البرلمان الاسكتلندي، ولاسيّما أن الثورة(١٦٨٩-١٦٩٠) في اسكتلندا كانت جزءاً من الازمة الانكليزية، إذ اتسمت الثورة باختلاف توجهاتها عما سبقها من توجهات استبدادية خلال عام(١٦٨١) وعام(١٦٨٥)، فقد تم التشديد على العاهلية التعاقدية في التسوية الثورية الاسكتلندية، ولقد تم إقصاءالملك جيمس الثاني كملك لأسكتلندا على أساس أنه قد تم تغريمه التاج الاسكتلندي، ولاسيّما إذ كان هناك تناقضاً بين التسويات

في اسكتلندا وانكلترا، ففي الأخيرة نص القانون على ان يتنازل عن العرش بصفته جيمس الثاني، بينما تصاعدت في اسكتلندا المطالبة بالحق في العرش بصفته جيمس السابع ملك أسكتلندا الذي تم تغريمه العرش (G.Donaldson, 1987, p. ٣٨١).

أثر التطورات السياسية التي شهدتها أنكلترا تم تنصيب وليم أورنج William Orange[١٣*] (Ryan, 1836, p. ٢٨) وزوجته ماري ابنة جيمس الثاني على عرش انكلترا، وحسب التسلسل الزمني كان على وليم أورنج أن يتولى عرش انكلترا قبل أن يصبح ملكاً على اسكتلندا، ومن الواضح أن الثورة في الوقائع البريطانية كانت حادثة انكليزية، على الرغم من أن هناك ثورة منفصلة ومميزة في اسكتلندا وايرلندا، إثرها أصبحتا المسرح العسكري الرئيس للحرب (Harris, 2004, p. ٨١).

أدت المعاهدة الاسكتلنديةMacdonlad) [١٤*]، ٢٠١٦)لعام ١٦٨٩ دوراً حاسماً كونها معاهدة ثورية، دعا وليم أورنج لعقدها، وعلى الرغم من أن جيمس الثاني ظل ملكاً على اسكتلندا، فقد تم عقد المجلس تحت سلطته قبل أن يرتقي العرش الانكليزي، وقد هيمن عليه أشخاص موالون لوليم أورنج وكان لهم دور مهم في إدارة الانتخابات وسيطرتهم على اللجان الأساسية للمجلس أبرزها لجنة تشكيل الحكومة التي قامت بصياغة وثيقة المطالبة بالحق في عام (١٦٨٩) التي تعد الوثيقة الدستورية الأساسية للتسوية الثورية الاسكتلندية، والتي نصت على: " أن جيمس السابع قام بخرق الدستور الأساسي للمملكة، وقام بتغيير الدستور من عاهلية محدودة قانونياً إلى سلطة مطلقة واستبدادية، وقام بتدمير المذهب البروتستانتي وانتهك قوانين وحريات البلاد، ولذلك فإنَّ جيمس السابع قد أساء التصرف بحق التاج لذلك أصبح العرش فارغاً(G.Donaldson, 1987, p. 381) ."

كان لوثيقة المطالبة بالحق دور مهم في التاريخ الدستوري لاسكتلندا، إذ تضمنت اعترافاً ضمنياً بأن منصب العاهليه كان يعد التزامات مشروطة، وضمن السياق الواسع للتسوية فإنَّ التجمع السياسي المعروف آنذاك الذي اطلق عليه اسم "النادي"The Club

---

[١٣*] وليم اورنج (١٦٥٠-١٦٧٢/١٧٠٢-١٧٠٢) يعرف بوليم الثالث هولندي الاصل ابن وليام الثاني كبير امراء عائلة اورنج، تولى منصب الولاية على المقاطعات الهولندية، وفي عام (١٦٧٧) تزوج ماري بنت جيمس الثاني، استنجد به الشعب الانكليزي ابان اثورة الجليلة ١٦٨٨، وتم تنصيبه عام(١٦٨٩) ملكاً على انكلترا بالاشتراك مع زوجته ماي، بعد وفاة زوجته عام(١٦٩٤) انفرد بالعرش واصبح ملك انكلترا واسكتلندا وايرلندا حتى عام (١٧٠٢). Macdonald, Alan R, The Jacobean Kirt, 1567-1625, Routledge,2016.

[١٤*] كانت المعاهدات الاسكتلندية تتم في جلسات تشبه البرلمانات على الرغم من انها لم تتمتع بالمدى الكامل للسلطات البرلمانية، يتم عقدها لأغراض فرض الضرائب، ففي عام ١٦١٧ تم عقد معاهدة الاسكتلندية(المجلس) لجمع المال للمساعدة في تمويل الرحلة الأولى لجيمس السادس إلى اسكتلندا ، كما تم عقد معاهدات اسكتلندية في عامي(١٦٦٥) و (١٦٦٧) لجمع المال للمساعدة في تمويل حروب شارل الثاني ضد الهولنديين (تمويل السياسة الخارجية الملكية)، وأن المعاهدة الاسكتلندية (المجلس) لعام (١٦٧٨) عقدت لجمع المال لقمع التطرف الديني المحلي الذي أصبح لاحقاً حركة المعاهدين .

كان له دور مهم في الاصلاح الدستوري، ولاسيّما الغاء "لجنة لوردات البنود القانونية" وإعادة إنشاء كنيسة مشيخية، فضلا عن ذلك فقد تم إلغاء طبقة رجال الدين الاسكتلنديين في البرلمان (Harris, 2004, p. ٨١).

تم عقد عشر جلسات للبرلمان الاسكتلندي خلال حكم وليم أورنج للمدة مابين(١٦٨٩-١٧٠٢)، وفي نهاية المطاف تم توجيه انتقاد لتدخل البلاط الملكي في الشؤون البرلمانية، ولاسيّما أن مشاكل الاتحاد الانكلو- اسكتلندية قد تعقدت بسبب الانتقادات التي وجهت إلى وليم اورنج بصفته ملكاً لاسكتلندا، إذ إن الأخير كان مهتماً بالحروب الأوروبية والأمن الستراتيجي أكثر من اهتمامه بالشؤون الأسكتلندية التي كانت بالنسبة له مخزناً للمال والرجال لتمويل مشاركته بـ حرب السنوات التسعThe Nine Years War [١٥*]، (عبد الله، ٢٠٢٢) وجرى انتقاد مسؤوليته عن مذبحة كلينكو Glencoe التي حدثت عام (١٦٩٢) في المرتفعات الاسكتلندية والتي ارتكبتها قوات الانكليزية، إلا أن دور الملك فيها كان غامضاً وبعد إجراء الاستقصاء بشأن المجزرة في الجلسة البرلمانية لعام (١٦٩٥) كونها شهدت قتلاً همجياً، تمت تبرئة وليم أورنج من أية مسؤولية أو لوم وتوجيه الاتهام إلى السير جون دالريمبل (Young, 2007, pp. 175-190) .

أثار مشروع دارينDarien [١٦*] الذي تبنته شركة اسكتلندا في بنما ، والتي حصلت على مرسوم ملكي لتأسيسها عام (١٦٩٥) من أجل مستعمرات عبر البحار، الجدل بين الطرفين، ولاسيّما بعد المعارضة والضغط السياسي من جانب شركة الهند الشرقية الانكليزيةRoberts) [١٧*]، ١٩٥٨)ومجلسي اللوردات والمحافظين، التي قادت إلى إنهاء المشروع الاسكتلندي في باناما على الرغم من الموافقة الملكية، وإثر ذلك ظهرت في المدة مابين(١٦٩٨-١٧٠١) مجموعة معارضة في البرلمان الاسكتلندي لسياسة الملك وليم أورنج، تمثلت معارضة حزب البلاد The Country Party عن طريق نشر كراسات "منشورات" عبرت عن غضب الشعب تجاه الاعمال التخريبية للملك وليم اورنج والبرلمان الانكليزي وشركة الهند الشرقية ضد اسكتلندا، لاسيما وإن لغة الاحتجاج والخطاب في البرلمان الاسكتلندي أشارت إلى هجوم ضد سيادة واستقلال مملكة اسكتلندا هذا من جانب ومن

[١٥*] يطلق عليها حرب التحالف الكبير او حرب عصبة أوغسبورغ استمرت للمدة مابين(١٦٨٨-١٦٩٧) بين لويس الرابع عشر ملك فرنسا واتحاد وربي يضم امبراطور النمسا وانكلترا واسبانيا وهولندا ودوقية سافوي كانت اوربا مسرح للاحداث فضلاً عن البحار المحيطة في شمال أمريكا والهند، يعتبرها بعض المؤرخين حرب عالمية، انتهت بعقد معاهدة رايس ويك التي تم بموجبها اعتراف لويس الرابع عشر بوليام الثالث ملكاً على انكلترا واسكتلندا وايرلندا.

[١٦*] باناما بلاد تقع بين قارتي امريكا الشمالية وامريكا الجنوبية وداريين منطقة في باناما اختارها الاسكتلنديين للمشروع.

[١٧*] شركة تجارية تأسست في عهد الملكة اليزابيث الأولى، تدير المصالح التجارية والسياسية والعسكرية في الهند وجنوب غرب اسيا استمرت للمدة مابين(١٦٠٠-١٨٥٨).

جانب آخر كانت للازمة البرلمانية نتائج كبيرة وواسعة، ولاسيما إذ لم يعد اتحاد العوائل الملكية الانكلو–اسكتلندية عملياً ويحتاج إلى إصلاح، يتضح مما تم ذكره أن الشؤون الأسكتلندية لم تحضَ باهتمام الملك وليم أورنج مقارنة بـ اهتمامه بالشؤون الأوروبية والمصالح السياسية والاقتصادية والستراتيجية الانكليزية، مثلما تم ذكر هذا في سطور سابقة.

المحور الثالث:الجهود السياسية لتوحيد العرشين الانكليزي–الاسكتلندي (١٧٠٢–١٧٠٧)

بصورة عامة كانت هناك أزمة متنامية في العلاقات الانكلو–اسكتلندية، وبالتحديد بعد وفاة دوق كلوسيستير عام (١٧٠٠) الوريث الشرعي الأخير للملكة آن Queen Anne [١٨*] (Encyclopedia Britannic, Online, p ٩٩٥). إذ كانت مسألة من الذي سيكون وريثاً شرعياً للعرش بعد وفاتها مثيرة للجدل، فضلاً عن ذلك فإنَّ جيمس الثاني مات في المنفى في سان جيرمان(فرنسا) في عام ١٧٠١، واعترف الملك لويس الرابع عشر بابنه بصفته جيمس الثامن(جيمس الثالث)، وبذلك تكون فرنسا اعترفت بـ العودة اليعقوبية (ملوك ال ستيوارت) في الجزر الإنكليزية والوقوف ضد الثورة المجيدة التي اطاحت بالحكم الستيوارتي ، وجاء قانون التسويةAct of Settlement (Cannon, 1997, pp ٤٠٦–٤٠٧)[١٩*]. لعام ١٧٠١ الذي صادق على خلافة العائلة الهانوفرية، ليضع حلاً للأزمة في حالة وفاة الملكة آن، إذ قرر أن ينتقل العرش لصوفيا حفيدة جيمس السادس(جيمس الأوَّل)، التي كانت تتبع المذهب البروتستانتي، وهي من بوهيميا وناخبة عن هانوفر، إذ ستكون الخلافة على العرش لها ولأبنائها وأحفادها من بعدها. إن قانون التسوية لم يمر بدون جدل في البرلمان لأنه بصورة آحاديه قد أعطى العرش للخلافة الهانوفرية على أساس انكليزي على الرغم من أن اسكتلندا وانكلترا كانتا مملكتين مستقلتين وأن البرلمان الاسكتلندي لم تتم استشارته في مسألة الخلافة الهانوفريه ، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات الانكليزية–الاسكتلندية، والتي وصلت إلى شفير حرب بشأن الخلافة البريطانية على العرش ، على غرار حرب الوراثة الأسبانية [٢٠*](١٧٠١–١٧١٣) (برون، ٢٠٠٦، صفحة ٣٢٧).

[١٨*] الملكة آن(١٦٦٥-١٧١٤): ابنة الملك جيمس الثاني آخر حكام آل ستيوارت تولت عرش إنكلترا ثم بريطانيا في المدة ما بين(١٧٠٢-١٧١٤)، دخلت البلاد في عهدها في خلافات مع فرنسا وحرب مع اسبانيا(١٧٠١-١٧١٣)، وأثبتت خلال حكمها ولائها الشديد للكنيسة الانجليكانية.

[١٩*] نص القانون" بعد وفاة الملك وليم الثالث(١٦٨٩-١٧٠٢) ينتقل العرش إلى الملكة آن ابنة جيمس الثاني، وعند وفاة إبنها (وليم دوق غلوستر William Duke of Gloucester(١٦٨٩-١٧٠٠) الذي كان مريضاً) ينتقل العرش إلى ال هانوفر الألمان، الذين كانت تربطهم علاقات مع ال ستيوارت".

[٢٠*] حدثت إثر وفاة ملك إسبانيا شارل الثاني(١٦٦٥-١٧٠٠) دون ترك وريث ذكر يرث عرشه، فترك وصية يرشح فيها حفيد لويس الرابع عشر فليب، دوق أنجو Duck Philip of Anjou وريثاً للعرش الإسباني، هذا الأمر لم يرق للدول الاوربية وزاد من مخاوفهم من اتحاد العرشين الفرنسي والاسباني تحت حكم ال بوربون، كانت انكلترا تخشى أن يؤثر ذلك على التوازن السياسي الأوربي، نجح وليم الثالث ملك انكلترا في إقامة اتحاد عرف بـ التحالف العظيم The Grand Alliance في أيلول ١٧٠١، ضمَّ كل من أمبراطور النمسا وهولندا ودوقية براندنبرغ وهانوفر والبرتغال ودوقية سافوي الايطالية، لمقاومة حلف لويس الرابع عشر الذي ضمّ فرنسا وأسبانيا وبافاريا، استمرت الحرب حتى عام ١٧١٣ أرهقت فرنسا كثيرا.

أدرك المعاصرون لهذه الأحداث أن الاتحاد العائلي الملكي الانكلو–اسكتلندي لم يعد يعمل، ويمكن اصلاح الاتحاد أمّا باتحاد فيدرالي أو اتحاد كونفدرالي، أي باتحاد كامل مع انكلترا أو مع بلاد أخرى مثل المقاطعات المتحدة للجمهورية الهولندية أو الخروج الكامل من الاتحاد، فضلاً عن ذلك احتمال عودة اليعقوبية (العائلة الستيوارتيه) في اسكتلندا، في خضم هذه الأحداث تم انتخاب برلمان جديد في اسكتلندا في عام(١٧٠٢)، عقد أربعة أجتماعات للمدة مابين(١٧٠٣–١٧٠٧)، يعد البرلمان الأخير الذي عقد في اسكتلندا للتوصل إلى الحل السياسي النهائي، على الرغم من أن ذلك كان في ظروف مثيرة للجدل لانه اتحاد فدرالي بين إنكلترا وإسكتلندا. (Bowie, 2004, p. ١٤٥) .

ناقش البرلمان الاسكتلندي في اجتماع عام (١٧٠٣) قضية السلام والحرب، وتطرق إلى قضايا السياسة الخارجية، وأعطى هذا القانون الحق للبرلمان الاسكتلندي عند وفاة الملكة آن بأن يتبع السياسة التي يراها مناسبة، إذ إن له الحق في سحب مشاركة مملكة اسكتلندا في الصراع الأوربي، ومعنى هذا أن البرلمان الاسكتلندي يمكن له أن يتبع سياسة تتناقض مع الموقف الاسكتلندي من أحداث عام(١٦٨٩) و عام(١٧٠٢) عندما قامت مملكة اسكتلندا بإعلان الحرب على فرنسا من خلال مؤسسة المجلس الخاص (مجلس الشورى)، إذ لم يتم الحصول على موافقة البرلمان الاسكتلندي للمشاركة في حرب السنوات التسع وحرب الوراثة الاسبانية، ويمكن القول إنه بموجب المضامين السياسية للقانون المتعلق بالسلام والحرب يمكن لاسكتلندا الانسحاب من حرب الوراثة الاسبانية بصفتها مملكة مستقلة حسب الاستراتيجية المستقبلية. (Young, 2007, p. ١٢٤) .

تضمنت جلسات البرلمان الاسكتلندي لعام (١٧٠٤) مناقشة قانون الأمن، وكيف يتم التعامل مع موقف مستقبلي بشأن مرحلة ما بعد وفاة الملكة آن هذا القانون نص على أن اسكتلندا سوف لا تقبل الخلافة نفسها على العرش مثلما تقبل انكلترا إلا إذا تم الضمان للبرلمان الاسكتلندي وكنيسة اسكتلندا والتجارة الاسكتلندية التحرر من أي تدخل من الحكومة الانكليزية، وبهذا وضع (حدد)البرلمان الاسكتلندي الخطة المستقبلية لسياسته الخارجية وسياسة الارتباط بالعائلة المالكة، (Brown, 2004, pp. ٢٤٥–٢٨٦) .

هذا من جانب ومن جانب آخر كانت المطالب الهادفة إلى اعادة العمل باتحاد عائلي ملكي انكليزي–اسكتلندي في بداية القرن الثامن عشر قد ركزت على برنامج الإصلاح الذي أعلن عن تفاصيله عضو البرلمان الاسكتلندي اندريو فليجر Andrew Fletcher الذي مثل المنطقة الانتخابية لمدينة هادينكتون Haddington الواقعة قرب ادنبرة، ففي خطابه الذي ألقاه في البرلمان الاسكتلندي في ٢٨ آذار ١٧٠٣ أوضح قائلاً: " إن جميع شؤوننا منذ بداية اتحاد التيجان كانت تتم ادارتها على أساس نصائح الوزراء الانكليز وإن المناصب

الرئيسة في اسكتلندا كان يشغلها رجال معروفون من بلاط انكلترا، وهم خاضعون لمخططاته، وبهذه الوسيلة فإنَّ هؤلاء الرجال واضحون جداً في نفوذهم على الادارة الكاملة لأسكتلندا ، ومنذ ذلك الوقت أصبح العالم ينظر لنا على أننا مجرد مقاطعة تابعة لانكلترا ولسنا شعباً مستقلاً حراً، وليست هناك طريقة لتحرير هذه البلاد من هذه التبعيه المدمرة للبلاط الانكليزي إلا إذا وضعنا سلطة التعيين في المناصب والرواتب في يد البرلمان الاسكتلندي مادام لنا الملك نفسه مع انكلترا"". .(Young, 2007, p. 127)

سعى فليجر إلى فرض مطالب(محددة) على العاهلية من أجل تحرير اسكتلندا، وفقاً لرؤيته التي شاطره فيها العديد من النواب وشرائح المجتمع الاسكتلندي مما وصفه بـ "من نفوذ المجلس الإنكليزي والوزراء الانكليز"، بينما يحكم كلا البلدين عاهل واحد، أطلق على البرنامج الإصلاحي الذي اقترحه فليجر أسم ((المحدوديات)) والذي تضمن اثني عشر مطلباً، ولاسيّما وأن الأخير تأثر بالبرنامج الإصلاحي الذي تقدم به حزب النادي للمدة مابين(١٦٨٩-١٦٩٠)، فضلاً عن التسوية الدستورية للمعاهدين للمدة مابين (١٦٤٠-١٦٤١)، إذ تمكن فليجر من تكييف تلك التسوية لتنسجم مع سياق أحداث القرن الثامن عشر، وكان يهدف إلى إنهاء التدخل الصريح للحكومة الانكليزية في الشؤون الاسكتلندية وانهاء الفساد الاداري، وإعادة تحديد سلطات الامتياز الملكي في مواجهة طبقات المجتمع الاسكتلندي، وعلى الرغم من محاولات فليجر لم يتم تنفيذ برنامجه الإصلاحي لاسيّما أن تأثير فليجر كان واضحاً في القانون المختص بالسلام والحرب وقانون الأمن، وأن الحل للمشاكل المستمرة للاتحاد العائلي الملكي قد أتخذ طريقاً جديد لحل المشاكل المستمرة. (Young, 2007, p. ١٢٧).

اتخذت الجلسة البرلمانية لعام (١٧٠٥) قراراً بتعيين مفوضين للتفاوض في معاهدة الاتحاد يتم ترشيحهم من قبل الملكة اَن وهذا مخالف لرغبة الاسكتلنديين، إذ كانت رغبتهم تتمثل في انتخاب المفوضين من المجتمع الاسكتلندي، وأن ترشيحهم من قبل الملكة يعني أنهم غير ممثلين للسياسة البرلمانية الاسكتلندية، وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بدأت المفاوضات بين الطرفين والتي استمرت للمدة مابين(١٦ نيسان-٢٢تموز ١٧٠٦)، إذ وافق البرلمان الاسكتلندي على معاهدة الاتحاد في جلسته النهائيه في الفترة مابين(٣ تشرين الأوَّل -٢٥ اذار ١٧٠٧) قبل أن يتم حله (تفكيكه) رسمياً في ٢٨ نيسان، اعتقد أنصار الاتحاد الاسكتلنديين بأن الفشل في الموافقة على المواد سيؤدي إلى فرض اتحاد بشروط أقل تفضيلاً (Young, 2007, p. ١٢٧).

تمركزت القوات الإنكليزية جنوبي الحدود الاسكتلندية وأيضًا في أيرلندا الشمالية تأهباً، تبع ذلك أشهر من الجدل العنيف في كل من العواصم وعبر المملكتين. في اسكتلندا، تحول

الجدل في بعض الأحيان إلى اضطراب مدني، من جانب "أدنبرة موب" سيء السمعة تحديداً. كان احتمال اتحاد الممالك لا يحظى بشعبية كبيرة بين السكان الاسكتلنديين بعامة، وانتشر الحديث عن انتفاضة على نطاق واسع، وعلى الرغم من الجدل والخلاف تم التوقيع على المعاهدة، وجرى نقل الوثائق جنوباً بمرافقة عسكرية كبيرة إلى انكلترا، لجمع بين البرلمانيين وسلطات التاجين، بقي تاج اسكتلندا، والصولجان ، وسيف الدولة في قلعة إدنبرة. وأصبحت الملكة آن (بالفعل ملكة إنكلترا واسكتلندا) رسميًا أول شاغل للعرش الموحد لبريطانيا العظمى، جمعت معاهدة الاتحاد اسكتلندا وانكلترا ووحدة القضايا السياسية والاقتصادية، إذ نص ديباجة المعاهدة تكون اسكتلندا منطقة تجارة حرة واتحاد اقتصادي ومالي، فقد حصلت اسكتلندا على ضمان الوصول إلى الأسواق الاستعمارية، على أمل أن يتم وضعها على قدم المساواة من حيث التجارة، وصدر قانون الاتحاد في الأوَّل من آذار ١٧٠٧، الذي تضمن ٢٥ مادة ضمت العديد من القضايا التشريعية، فقد نصت المادة الأولى إعلان الاتحاد المندمج وإقامة مملكة واحدة (بريطانيا العظمى). (Young, 2007, p. ١٨٨). بينما تطرقت المادة الثاني من المعاهدة إلى مسألة العائلة الملكية والعاهلية، وهي مسألة إجتاحت السياسة الانكليزية منذ عام (١٧٠٠)، ولذلك فإنَّ المادة الثانية اعترفت ووافقت على الخلافة الهانوفرية على العرش البريطاني، وأن البرلمان الاسكتلندي وافق على الانتقال المستقبلي من العائلة الستيوارتية إلى العائلة الهانوفرية لأنَّ العاهلية البريطانية جزء من المعاهدة والاتحاد.

تعاملت المادة الثالثة مع مسألة الاتحاد في المملكة الجديدة "بريطانيا العظمى"، بموجب هذه المادة تم الغاء البرلمان الاسكتلندي، وأن برلمان جديد لـ "بريطانيا العظمى" قد تم تشكيله، وان اسكتلندا كجزء من بريطانيا العظمى سوف يتم تمثيلها من قبل ٤٥ عضو اسكتلندي في البرلمان "مجلس العموم البريطاني" و ١٦ لورد اسكتلندي منتخب في مجلس اللوردات البريطاني. ومنحت في المادة الرابعة: الحق لرعايا بريطانيا العظمى بحرية التجارة والملاحة داخل المملكة و "السيطرة والمزارع التابعة لها" ، أي ما كان يُعرف آنذاك باسم الممتلكات الانكليزية في الخارج .

واختصت المواد من المادة الخامسة حتى المادة الخامسة عشر بالجوانب التجارية والاقتصادية والضرائب والتنظيم ومسائل أخرى لضمان المساواة في المعاملة لجميع رعايا المملكة، فضلاً عن ذلك فقد كانت المادتان السابعة عشر والثامنة عشر في نفس السياق .

ونصت المادة السادسة عشر على إدخال العملة الشائعة والتعامل بها بالنسبة لبريطانيا العظمى، تم تنفيذها لاحقًا من خلال إعادة العملة الاسكتلندية (١٧٠٧-١٧١٠). ونصت المادة التاسعة عشر على استمرار النظام القانوني المنفصل في اسكتلندا. نصت المادة

العشرون على الحماية بعد اتحاد عدد من المناصب الموروثة ، والأفضليات، والهيئات القضائية القابلة للتوريث ، والمكاتب مدى الحياة ، والولايات القضائية مدى الحياة أما المادة الحادية والعشرون فنصت على حماية حقوق البرغ الملكي Royal burgh. [٢١*] (Encyclopedia Britannic, Online, pp. 268-273) نصت المادة الثانية والعشرون نصت على أن يتم تمثيل اسكتلندا في البرلمان الجديد لبريطانيا العظمى ستة عشر من الاعضاء وخمسة وأربعين في مجلس العموم.

نصت المادة الثالثة والعشرون أن يتمتع أقران اسكتلندا بالحقوق نفسها التي يتمتع بها أقرانهم الإنكليز في أية محاكمة للأقران. أمّا المادة الرابعة والعشرون فنصت على اعتماد ختم جديد (الختم العظيم لبريطانيا العظمى)، مختلف عن الختم المستخدم في انكلترا واسكتلندا، لكنها نصت أيضًا على استخدام ختم إنكلترا العظيم حتى يتم اعتماده رسميا. أمّا المادة الخامسة والعشرون ، فنصت على جميع قوانين المملكتين التي تتعارض مع مواد المعاهدة تعد باطلة . وعند انتهاء المفاوضات في ٢٢ تموز ١٧٠٦ ، تمت صياغة أعمال البرلمان من جانب البرلمانيين لتنفيذ بنود معاهدة الاتحاد المتفق عليها.

الخاتمة:

في ضوء دراستنا لمراحل اتحاد العرشين الإنكليزي-الاسكتلندي للمدة مابين(١٦٠٣-١٧٠٧) في ظل العاهلية الغائبة وإشكالية وراثة العرش الانكليزي تم التوصل إلى أهم الاستنتاجات الآتية :

- تركت الظروف التي مرت بها اسكتلندا إبان وراثة جيمس السادس العرش الانكليزي أثراً عميقاً على طبيعة الحكومة الاسكتلندية "البرلمان الاسكتلندي" وتوازن القوى بين التاج والأرستقراطية، فمنذ عام ١٦٠٣ انتقلت إدارة الحكومة إلى طبقة النبلاء، إثر خروج الملك جيمس السادس من أقليته وانتقاله ليترأس طبقة أرستقراطية.
- أكدت حروب الأساقفة خلال أعوام (١٦٣٩-١٦٤٠) تفوق الكنيسة المشيخية الاسكتلندية
- أثبت فشل مشروع دارين أن الشؤون الاسكتلندية لم تكن من ضمن اهتمامات الملك وليم أورنج الجيوبوايتيكية .
- أبرمت اتفاقية اسكتلندية في إدنبره في نيسان ١٦٨٩ بعد الثورة المجيدة لعام ١٦٨٨، للموافقة على تسوية دستورية جديدة، ودعم الأساقفة الاسكتلنديون الاتحاد المقترح في محاولة للابقاء على السيطرة الأسقفية على الكنيسة. دعم ويليام وماري الفكرة ولكنه واجهت اعتراضًا من الأغلبية المشيخية في اسكتلندا ومن البرلمان الإنجليزي.

[٢١*] تسمية تطلق على مجلس البلدية في اسكتلندا وشمال انكلترا ، هذا النوع من القطاع الاداري موجود منذ القرن الثاني عشر رغم الغائة في قانون عام (١٩٧٥) الا أنه ما زال يسخدم من قبل العديد من اعضاء العائلة المالكة.

– انتهت الأسقفية في اسكتلندا في عام ١٦٩٠، ما أدى إلى نفي جزء أساسي من الطبقة السياسية، وكان هذا العنصر أساس معارضة الاتحاد لاحقًا.

– لم تظهر الملكة أن العداء للبرلمان الاسكتلندي على الرغم من أن الجلسات البرلمانية لعامي(١٧٠٣و١٧٠٤) كانت تميل نحو ما يمكن تسميته بالاتجاه القومي الدستوري .

– حرصت الملكة أن منذ بداية حكمها على متابعة جميع القضايا السياسية الداخلية والخارجية لممالكها، إذ كانت ملتزمة في تحقيق الاتحاد بين العرشين.

– أشرفت الملكة على مفاوضات معاهدة اتحاد العرشين الإنكليزي– والاسكتلندي والمصادقة عليها.

– بموجب معاهدة الاتحاد لعام (١٧٠٧) احتفظت اسكتلندا بكنيستها البيوريتانية، وقوانينها ومحاكمها من جانب ومن جانب آخر تم توحيد البرلمانيين الإنكليزي والاسكتلندي في برلمان واحد لنواب ولوردات من الجانبين.

– أنهى قانون الاتحاد لعام (١٧٠٧) الانشقاق السياسي والصراع الديني الذي شهدته المملكتين للحقبة الزمنية الممتدة مابين (١٦٠٣–١٧٠٧).

قائمة المصادر:

١-الكتب العربية والمعربة :

١- برون، جفري، (٢٠٠٦)، تاريخ اوربا، عمان.

٢- شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق ابراهيم، (٢٠٠٠)، تاريخ اوربا من النهضة حتى الحرب الباردة، القاهرة.

٢-الكتب الاجنبية:

1-Abbott, Jacob, (1858), History of Queen Elizabeth, New York, Harper & brothers.

2- Allan.Macinnes, (1991), Charles I and the Making of the Covenanting Movement (1625-1641), Donald Publishers.

3-Bowie, Karin A Legal Limited Monarchy: Scottish Constitutionalism

4-Brace, Richard M , (1960),The Making of the Modern World(from the Renaissance to the Present), United States of America.

5-Brown, K.M. Party Politics &Parliament. (No date), Scotland's Last Election and its Aftermath,1702-3,in: Brown/Mann(ed), Parliament and Politics Scotland's,

6- Carlton ,Hayes & Woolsey Cole, Charles, (1944), History of Europe since 1500, New York.

7- Charles A. Hanna, (1902), The Scotch-Irish The Scot in North Britain, North Ireland, and North America, VII, New York&London.

8- Coutier,Louise, H.R., (1838), History of The English Revolution, Vol.1, Oxford.

9- G.Donaldson, (1987),Scotland James VI James VII, Edinburgh.

10-Geoffrey Brun, (2006), Modern History of Europe, translated by: Ali Al-Marzouqi, Amman.

11-Gillian, Maclntosh, (2007), The Scouish Parliament under Charles II,Edinburgh University Press.

12- Harris, (2004), Revolution The Great Crisis of the British Monarchy 1685-1720 in the Union of Crowns, University of Glasgow,2004.

13- Hayes, Carlton .J.H , & Charles Woolsey Cole, (1995), History of Europe since 1500, New York, 1944. - J.A. Macculloch, The Reign of Henry VIII: Politics Policy and Piety, New York.
14- Hume, David. (1876), The History of England, London.
15- Jenny Wormald, (2005), Scotland A History, Oxford University Press.
16- Keith John Coleman, (2019), The Afterlife of King James IV: Otherworld Legends Of The Scottish King, John Hunt Publishing.
17- Macdonald, Alan R, (2016), The Jacobean Kirt, 1567-1625, Routledge.
18- Mulligan William and Simms Brendan ,(2010), The Primacy of Foreign Policy in British History, 1660–2000: How Strategic Concerns Shaped Modern Britain, Macmillan.
19 - Rosie Serdiville & John Sadler, (2011), The Battle of Flodden 1513, London.
20 - Ryan, JohnSprott, (1836), The Life of William the Third King of Great Britain & Ireland, Dublin.
21 -Stewart, Laura A.M , (2018), Rethinking the Scottish Revolution Covenanted Scotland, 1637-1651, Oxford University Press.
22 - Terry Breverton, (2016), Henry VII: The Maligned Tudor King, Amberley Publishing Limited.
23- Willcock, John, (1907), A Scots Earl in Covenanting Being Life and Times of Archibald, 9th Earl of Agree ll (1629-1685), Edinburgh.
24- Wormald, J. (1988), Mary Queen of Scots A Study in Failure, London.
25----------, (2005), Scotland A History, Oxford University Press.
26- Worthington, David ,(1995), British and Irish Experiences and Impressions of Central Europe 1560–1688, London.
27-Young, John .R. (2007), The Scottish Parliament &the Politics of empire Revolution &The Darien Project,1695-1707, in: iParliaments,Estates&Representution.

الموسوعات الاجنبية

1- Cannon, John, (2001), Dictionary of British History, Oxford University Press, 2001.
2- New Encyclopaedia Britannica, (1947), U.S.A., Chicago.
3-The New Encyclopedia Britannica, (1974), Chicago, Helen Hemingwag Beaton Publisher..
4- Encyclopaedia Britannica, online.

References:

A. Hanna Charles. (1902). *The Scotch-Irish The Scot in North Britain, North Ireland, and North America* (المجلد VII). New York & London.
Alan R. Macdonlad. (2016). *The Jacobean Kiet 1567-1625.* Routledge.
Allan I. Macinners. (1991). *Charles I and the Making of the Covenanting Movement (1625-1641).* Donlad Bublishers.
Bowie. (2004). *Karin A Legal Limited Monarchy : Socttich Constitutionalism.*
Carlton J. H Hayes، و Charles Woolsey Cole. (1944). *History of Europe Since 1500.* New York.
D. P. Monnix، و Balk Cargoes. (1965). *History of Atlantic Slove Trad (1518-1865).* New York.
David Hume. (1876). *History of England.* London.
David Worthington. (1995). *British and Irish Experiences and Impressions of Central Europe 1560-1688.* Lodnon.
Encyclopedia Britannic, Online. (بلا تاريخ).

G.Donaldson. (1987). *Scotland Jemes VI James VII.* Edingurgh.
Henny Wormald. (2005). *Soctland A History.* Oxford Unveristy Press.
J. H. Hayes. (1985). *A Polictical and Cvltvral History of Modern Europe* (المجلد 1). New York: Mecmillan Company.
J.A Mazzulloch. (1995). *The Reign Of Henry VIII : Politics Policy and Piety.* New Tork.
J.B. Black. (1994). *The Reign of Elizabeth, Great Britani.* Oxford University Press.
Jacob Abbott. (1858). *History of Queen Elizabeth.* New York: Harper & Brothers.
John R. Young. (2007). *The Scottish Parliament & The Politis of empire Revolution & The Dariien Projeect 1695-1707, in : iparliament.* Estates & Representution.
John Sprott Ryan. (1836). *The Life of William The Third King of Great Britain & Ireland.* Dublin.
John Willcock. (1907). *A Scots Earl in Covenanting Being Life and Times of Archibald, 9th Earl of Agree 11 (1629-1685).* Edinburgh.
John(ed.) Cannon. (1997). *The Oxford Cmopanion to British History.* Oxford University Press: Oxford.
K. M. Brown. (2004). *Party Politics & Parliament. Scoland's Lest Election and its Aftermath 170-3, in : Brwon/Mann(ed), Parliament and Poluruxa Scoland's.*
Keith Jon Coleman. (2019). *The Afterlife of King James IV : Othr World Legens of The Scottish King.* John Hunt Publishing.
Laura A.M Stewart. (2018). *Rethinking The Scottish RevolutionCovenanted Soctland 1637-1651.* Oxford University Press.
Louise H. R. Coutier. (1838). *History of The English Revolution* (المجلد Vol.1). Oxford.
Maclntosh Gillian. (2007). *The Scouish Parliament under Charles II.* Edingurgh Univesity Press.
Mulligan William، و Simms Brendan. (2010). *The Primacy of Foreign Policy in British History 1660-2000 : How Strategic Concerns Shaped Modern Britain.* Macmillan.
P.E. Roberts. (1958). *Histiory of British India under the Company and The Crown.* Oxford University Press: London.
Revoution Harris. (2004). *The Great Crisis of the British Monarchy 1685-1820 in the Union of Crowns.* University of Glasgow.
Richard M. Brace. (1960). *The Making of the Modern Wolrd (Frm The Renaissance to the Present).* United States of America.
Rosie Serdiville، و John Sadler. (2011). *The Battle of Flodden 1513.* London.
أحمد عبود عبد الله. (٢٠٢٢). الصراع على السيادة في اوربا النزاع الانكليزي–الفرنسي حرب التسع سنوات ١٦٨٨–١٦٩٧ نموذجا. اطروحة دكتوراه، جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية.
جفري برون. (٢٠٠٦). تاريخ اوربا. عمان.
شوقي عطا الله الجمل، و عبد الله عبد الرزاق إبراهيم. (٢٠٠٠). تاريخ اوربا من النهضة حتى الحرب الباردة. القاهرة.